Document: EB 2008/94/R.15/Rev.1
Agenda: 11(b)(ii)
Date: 11 September 2008
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير رئيس الصندوق بشأن قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موزامبيق من أجل برنامج ترويج الأسواق الريفية

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 10–11 سبتمبر/أيلول 2008

للموافقة

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للموافقة عليها.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Alessandro Marini

مدير البرنامج القطري

رقم الهاتف: 2115 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: a.marini@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

توصية بالموافقة **ii**

خريطة منطقة البرنامج **iii**

موجز القرض **iv**

أولا – البرنامج **1**

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج 1

باء – التمويل المقترح 1

جيم – المجموعة المستهدفة والمشاركة 2

دال – الأهداف الإنمائية 3

هاء – التنسيق والمواءمة 4

واو – المكونات وفئات النفقات 4

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشراكات 5

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية 6

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق 6

ياء – المخاطر الرئيسية 7

كاف – الاستدامة 7

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني **7**

ثالثا – التوصية **8**

الملحق

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها 9

الذيول

الذيل الأول – الوثائق المرجعية الرئيسية

الذيل الثاني – الإطار المنطقي

توصية بالموافقة

المجلس التنفيذي مدعو إلى الموافقة على التوصية الخاصة بالقرض المقترح تقديمه إلى جمهورية موزامبيق من أجل برنامج ترويج الأسواق الريفية، على النحو الوارد في الفقرة 38.

خريطة منطقة البرنامج

موزامبيق

برنامج ترويج الأسواق الريفية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها.

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

جمهورية موزامبيق

برنامج ترويج الأسواق الريفية

موجز القرض

المؤسسة المُبادِرة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المقترض:	جمهورية موزامبيق
الوكالة المنفذة:	وزارة التخطيط والتنمية
التكلفة الكلية للبرنامج:	40.6 مليون دولار أمريكي
قيمة قرض الصندوق:	19.1 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 31.1 مليون دولار أمريكي تقريبا)
شروط القرض الذي يقدمه الصندوق:	40 سنة، بما في ذلك فترة سماح مدتها عشر سنوات، ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة
الجهات المشاركة في التمويل:	التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا
قيمة التمويل المشترك:	3.5 مليون دولار أمريكي
شروط التمويل المشترك:	منحة
مساهمة المقترض:	2.9 مليون دولار أمريكي
مساهمة المستفيدين:	3.0 ملايين دولار أمريكي
المؤسسة المكلفة بالتقدير:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
المؤسسة المتعاونة:	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إشراف مباشر)

قرض مقترح تقديمه إلى جمهورية موزامبيق من أجل برنامج ترويج الأسواق الريفية

أولا – البرنامج

ألف – فرصة التنمية الرئيسية التي يتناولها البرنامج

1- يؤثر الأداء الرديء للأسواق الريفية والزراعية بشدة على موارد رزق الغالبية العظمى من سكان الريف في المنطقة الشمالية (الذين يعيش ثلثاهم دون خط الفقر). ودفعت العوائد البخسة لمبيعات الفوائض بأصحاب الحيازات الصغيرة إلى اعتماد استراتيجيات المخاطر المنخفضة، مما أدى إلى بعض من أدنى الغلات في أفريقيا الجنوبية على الرغم من الإمكانيات الزراعية الجيدة. وبالاستناد إلى الفرص الناشئة للوصول إلى الأسواق المحلية والتصديرية على حد سواء، ولاسيما الاستثمارات التجارية الزراعية، فإن البرنامج سيعمل على تحسين فرص التبادل التجاري بالنسبة لأصحاب الحيازات الصغيرة، بحيث يوفر لهم الحوافز للتحول عن الزراعة شبه الكفافية.

باء – التمويل المقترح

الشروط والأوضاع

2- من المقترح أن يقدم الصندوق قرضاً إلى جمهورية موزامبيق بمبلغ000 100 19 وحدة حقوق سحب خاصة (بما يعادل 31.1 مليون دولار أمريكي تقريبا) بشروط تيسيرية للغاية للمساعدة في تمويل برنامج ترويج الأسواق الريفية. وسيكون القرض لمدة 40 سنة، بما في ذلك فترة سماح لعشر سنوات ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة.

الصلة بنظام تخصيص الموارد على أساس الأداء في الصندوق

3- تبلغ المخصصات التي حُدّدت لجمهورية موزامبيق في إطار "نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء" 31.1 مليون دولار أمريكي على مدى دورة التخصيص التي تستغرق ثلاث سنوات (2007–2009). وسوف يستخدم البرنامج كافة مخصصاته.

الصلة بالنهج القطاعية الوطنية الشاملة أو أدوات التمويل المشترك الأخرى

4- يتماشى البرنامج تماماً مع الاتجاهات الاستراتيجية المحددة في وثيقة موزامبيق الاستراتيجية الثانية للحد من الفقر، ومع خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق للفترة 2006–2009 التي توفر الإطار الشامل للمساعدة المقدمة إلى الحكومة في مجال مكافحة الفقر.

5- وسيرسي البرنامج علاقة شراكة تشغيلية مع البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي الذي يدعمه الصندوق ومانحون آخرون في إطار النهج الشامل للقطاع الزراعي.

عبء الدين الوطني والقدرة الاستيعابية للدولة

6- استفادت موزامبيق من تخفيف الديون في ظل مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ووصلت إلى نقطة الإنجاز في سبتمبر/أيلول عام 2001. ووفقاً للتحليل الأخير للبنك الدولي بشأن تحليل القدرة على تحمل الديون، فإن موزامبيق تواجه خطراً منخفضاً من إجهاد الديون وهي ليست مؤهلة للمساعدة المالية المنحية الخاصة بالبلدان ذات الدخل المنخفض في ظل إطار القدرة على تحمل الديون.

تدفق الأموال

7- ستتدفق أموال الصندوق على حساب خاص ومن هناك إلى الحسابات التشغيلية للبرنامج. ويمكن تسديد مدفوعات مباشرة إلى المتعهدين أو الموردين من حساب القرض بناء على طلب الوكالة القائدة للبرنامج (وزارة التخطيط والتنمية، عبر المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية). أما الأموال الواردة من التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا فستُرسل مباشرة إلى مزود/ مزودي الخدمات التعاقدية.

ترتيبات الإشراف

8- سيخضع البرنامج لإشراف الصندوق المباشر. وسيتم تنظيم بعثة إشراف واحدة وأخرى للمتابعة كل عام.

الاستثناءات من الشروط العامة لتمويل التنمية الزراعية والسياسات التشغيلية في الصندوق

9- ليس هناك من استثناءات منتظرة.

التسيير

10- تهدف التدابير المزمعة التالية إلى تعزيز جوانب تسيير قرض الصندوق: (1) قدرات تعاقدية للإدارة المالية للبرنامج؛ (2) تطبيق المعايير والإجراءات المعتادة للصندوق فيما يتعلق بالجوانب الائتمانية، على نحو ما هو منفذ في ظل مشروع مساندة باما الذي يمتلك ترتيبات مؤسسية وإدارية مماثلة جدا؛ (3) إدارة العقود بالاستناد إلى الأداء.

جيم - المجموعة المستهدفة والمشاركة

المجموعة المستهدفة

11- ستتألف المجموعة المستهدفة الرئيسية للبرنامج من المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة وغيرهم من الفقراء من ذوي الحيازات الصغيرة الذين تعيش غالبيتهم دون خط الفقر. أما المجموعة المستهدفة الثانوية فهي التجار الريفيون الصغار والمتوسطون الذين يضطلعون بدور حاسم في ربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. وبسبب الوضع الاقتصادي- الاجتماعي المجحف للنساء فإنهن سيشكلن مجموعة فرعية هامة من المجموعة المستهدفة الرئيسية. وسيوفر البرنامج الدعم المباشر إلى 000 20 مزارع في نحو 670 رابطة من رابطات المزارعين وإلى 375 تاجراً صغيرا.

نهج الاستهداف

12- تم إدماج عنصر استهداف الفقر في تصميم البرنامج من خلال ما يلي: (1) مراعاة سمات الفقر عند اختيار الأقسام (الاستهداف الجغرافي)؛ (2) التركيز على رابطات المزارعين التي يعاني أغلب أعضائها من الفقر؛ (3) تصميم أنشطة البرنامج بما ييسر مشاركة الأعضاء الأشد فقراً في المجتمعات المحلية. وسيشكل استهداف الفقر جزءاً أصيلاً من عملية تخطيط مجالات التركيز. كما أُدرجت تدابير محددة للاستهداف القائم على التمايز بين الجنسين.

المشاركة

13- سيشارك المستفيدون في توجيه البرنامج ورصده عبر ممثليهم في المجموعات المرجعية للبرنامج المشكلة على مستوى الأقسام، والمناطق، والمستوى الوطني. وستتيح العملية التشاركية الأولية لتخطيط مجالات التركيز فرصاً لانخراط المستفيدين.

دال - الأهداف الإنمائية

أهداف البرنامج الرئيسية

14- يتمثل الهدف الإنمائي للبرنامج في النهوض بموارد رزق الأسر الريفية الفقيرة. والغاية من البرنامج هي تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة من زيادة دخولهم الزراعية من خلال تسويق فوائضهم بطريقة مجزية. وسيتحقق ذلك عبر ثلاثة نواتج رئيسية هي التالية: (1) تيسير وصول أصحاب الحيازات الصغيرة إلى الأسواق الزراعية وسلاسل القيمة ومشاركتهم فيها؛ (2) تعزيز كفاءة الوسطاء السوقيين، والتوسع في علاقات الشراكة الفعالة، بما يحفز الإنتاج الزراعي وإضافة القيمة؛ (3) تدعيم البيئة المواتية لعمليات التسويق الزراعي.

الأهداف السياساتية والمؤسسية

15- تتمثل الأهداف الرئيسية في استكمال وتعزيز الجهات الفاعلة الأساسية في ميدان الروابط السوقية/سلاسل القيمة، بما في ذلك الوكالات الحكومية (مع تركيز خاص على المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية، منظمات المزارعين ومشاريع الأعمال الزراعية ومقدمي الخدمات، بغية تمكينها من تعزيز فعاليتها في تنسيق، وحفز، وتنفيذ المبادرات التي ستعود بالفائدة على أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال تيسير الوصول إلى الأسواق.

المواءمة مع سياسات الصندوق واستراتيجياته

16- يتماشى البرنامج مع الإطار الاستراتيجي للصندوق للفترة 2007-2010 الذي يبرز أهمية ضمان الوصول إلى الأسواق الشفافة والتنافسية بغية تمكين الفقراء من زيادة دخولهم وترسيخ أمنهم الغذائي. كما أنه يتسق مع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية للصندوق للفترة 2004-2009، ولاسيما مع هدف إدماج النشاط الزراعي لأصحاب الحيازات الصغيرة في الاقتصاد السوقي وتحويله إلى نشاط اقتصادي مجز. وبالإضافة إلى ذلك فإن البرنامج يتماشى مع سياسة المشروعات الريفية، وسياسة التمويل الريفي، واستراتيجية تنمية القطاع الخاص وإرساء علاقات الشراكة في الصندوق.

هاء – التنسيق والمواءمة

المواءمة مع الأهداف الوطنية

17- يتماشى البرنامج مع الاتجاهات الاستراتيجية للبلاد على نحو ما هو وارد في خطة العمل الوطنية للحد من الفقر المطلق وفي الاستراتيجية الحكومية للتنمية الريفية. وتؤكد كلتا الاستراتيجيتين أهمية مساعدة أسر أصحاب الحيازات الصغيرة في الانتقال من الزراعة الموجهة أساساً نحو الكفاف إلى الزراعة الموجهة بشكل أكبر نحو الأسواق، والمتسمة بزيادة في القدرة الإنتاجية واندماج أفضل مع أسواق المدخلات والمخرجات.

التنسيق مع الشركاء الإنمائيين

18- ليس هناك من مجموعة تنسيق للجهات المانحة حتى الآن في هذا الميدان، إلا أن أحد الأهداف المؤسسية للبرنامج يتمثل في تعزيز المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية بحيث يمكن لها الاضطلاع بدور القيادة في ترويج مثل هذه المجموعة.

19- وسيعمل البرنامج على التنسيق مع كل المبادرات الإنمائية التكاملية، ولاسيما البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي، وبرنامج مساندة التمويل الريفي الممول من الصندوق، ووكالة تنمية المبادرات الخاصة في القطاع الزراعي، ومشروع تمكين المشروعات الخاصة في تنمية الزراعة، وبرنامج مؤسسة التصدي لتحديات الألفية في موزامبيق. وسيتم وضع مذكرات تفاهم، عند الضرورة، بين المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية والوكالة القائدة للبرامج المعنية (أي البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي وبرنامج مساندة التمويل الريفي) خلال السنة الأولى من البرنامج.

واو – المكونات وفئات النفقات

المكونات الرئيسية

20- يشتمل البرنامج على أربعة مكونات رئيسية هي: (1) تطوير وسطاء سوقيين أكثر حيوية؛ (2) مبادرة سلاسل القيمة التي تقودها المشروعات؛ (3) تحسين البيئة السوقية؛ (4) دعم السياسات/المؤسسات والإدارة.

فئات النفقات

21- هناك ثماني فئات للنفقات هي: (1) الأشغال المدنية (19 في المائة)؛ (2) المركبات، والمعدات، والمواد (2 في المائة)؛ (3) المساعدة التقنية، والدراسات، والتدريب، وحلقات العمل (15 في المائة)؛ (4) مزودو الخدمات (32 في المائة)؛ (5) المنح المناظرة (14 في المائة)؛ (6) منح التغطية المقدمة إلى المؤسسات المالية (3 في المائة)؛ (7) المرتبات والعلاوات (13 في المائة)؛ (8) النفقات التشغيلية الإضافية (2 في المائة).

زاي – الإدارة ومسؤوليات التنفيذ والشراكات

شركاء التنفيذ الرئيسيون

22- ستتولى وزارة التخطيط والتنمية رعاية البرنامج، وذلك من خلال المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية. وبما أن البرنامج متعدد القطاعات فسيتم تنسيقه على يد عدد من المؤسسات العامة على المستوى الوطني ومستوى الأقسام والمناطق، وهي: (1) المديرية الوطنية للإرشاد الزراعي (وزارة الزراعة)؛ (2) مديرية التجارة (وزارة الصناعة والتجارة)؛ (3) الهيئة الوطنية للطرق؛ (4) صندوق دعم الإصلاح الاقتصادي. وسيشارك مندوبو المجتمع المدني والقطاع الخاص في المجموعات المرجعية للبرنامج. وسيضم مزودو الخدمات التعاقدية في صفوفهم المنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية والشركات الخاصة.

مسؤوليات التنفيذ

23- ستضطلع وزارة التخطيط والتنمية، عبر المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية، بالمسؤولية الشاملة عن تنفيذ البرنامج، بما في ذلك فريق إدارة البرنامج الذي سيتمركز ضمن المديرية المذكورة، وسيتعاون مع موظفيها، وستوكل إليه المسؤولية عن مهام الإدارة اليومية. وستتولى توجيه التنفيذ المجموعات المرجعية للبرنامج المنشأة على المستوى الوطني، ومستوى المناطق والأقسام. وستتألف هذه المجموعات من ممثلي القطاعين الخاص والعام على السواء (انظر الفقرة 22)، وستضطلع بدور الإشراف، والتنسيق، والمشورة طيلة فترة البرنامج.

دور المساعدة التقنية

24- تمثل المساعدة التقنية، في الواقع، نسبة 6 في المائة فقط من تكاليف البرنامج وذلك أساساً على شكل خبراء من ذوي العقود القصيرة العاملين في مهام محددة. على أن المساعدة التقنية ستدرج جزئياً ضمن وظائف فريق إدارة البرنامج (بناء قدرات موظفي المديرية العامة لتنشيط التنمية الريفية) ومزودي الخدمات (بناء قدرات المستفيدين).

وضع اتفاقيات التنفيذ الرئيسية

25- من المنتظر إبرام اتفاقية بين التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا وجمهورية موزامبيق لإرساء ترتيبات تمويل وتنفيذ العناصر الفرعية المتعلقة بدعم تجار المدخلات والمخرجات في ظل عنصر الوسطاء السوقيين. كما ستوقع ثلاث مذكرات تفاهم مع الشركاء المنفذين الرئيسيين وهم: (1) المديرية الوطنية للإرشاد الزراعي؛ (2) الهيئة الوطنية للطرق؛ (3) صندوق دعم الإصلاح الاقتصادي (وبالنسبة للشريكين الأخيرين فقد أُدرجت شروط السحب من فئات الصرف المحددة ضمن اتفاقية قرض البرنامج).

شركاء التمويل الرئيسيون والمبالغ الملتزم بها

26- تبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج 40.6 مليون دولار أمريكي على مدى سبع سنوات. أما مصادر التمويل فهي الصندوق 31.1 مليون دولار أمريكي (76.8 في المائة)؛ والتحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا 3.5 مليون دولار أمريكي (8.7 في المائة)؛ والحكومة 2.9 مليون دولار أمريكي (7 في المائة)، والمستفيدون 3.0 ملايين دولار أمريكي (7.5 في المائة).

حاء – الفوائد والمبررات الاقتصادية والمالية

الفئات الرئيسية للفوائد المحققة

27- تتمثل الفئات الرئيسية للفوائد في التحسين الشامل لكفاءة الأسواق لصالح أصحاب الحيازات الصغيرة (تحسين نسب التبادل التجاري الخاصة بهم)؛ وتوسيع الأسواق الموثوقة لمحاصيل أصحاب الحيازات الصغيرة؛ وتعزيز الإمدادات الموثوقة من المنتجات للشركات التجارية الزراعية؛ وتوليد فرص العمل من خلال الإنتاج والتجهيز الزراعيين؛ وتيسير الوصول إلى الأسواق والخدمات الاجتماعية عبر تحسين النقل. وسيتحول كل ما ذُكر آنفاً إلى فوائد مالية هي: (1) زيادة دخل المزارعين نتيجة التسويق المجزي لإنتاجهم؛ (2) زيادة دخول صغار التجار نتيجة تعزيز ربحية أنشطتهم التسويقية؛ (3) زيادة دخل الشركات التجارية الزراعية؛ (4) خفض تكاليف النقل.

الجدوى الاقتصادية والمالية

28- يظهر التحليل الاقتصادي باستخدام منهجية التعادل الأدنى أن البرنامج سيكون جذاباً من الناحية المالية. أما تحليل التكاملية للجاذبية المالية للأنشطة المحتملة المتعلقة بسلع محددة (القطن والسمسم) فيبين تحقيق زيادات مهمة في الأرباح الزراعية وفي الجدوى الاستثمارية الشاملة.

طاء – إدارة المعرفة والابتكار وتوسيع النطاق

ترتيبات إدارة المعرفة

29- إلى جانب توفير الأدوات للتعلم ونشر المعارف المتولدة في ظل البرنامج، فستتم مأسسة قدرات إدارة المعرفة في المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية كأداة للتعلم واستخلاص الممارسات المثلى، وتعزيز التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة في قطاع معين، وترويج حوار السياسات المستند إلى الأدلة.

الابتكارات الإنمائية التي سيروج لها البرنامج

30- سيعمل البرنامج على توسيع نطاق النهج الابتكاري المستخدم في مشروع مساندة باما للعمل مع منظمات المزارعين والتجار على حد سواء بغية تنشيط المنافسة وتحسين كفاءة الأسواق. وإلى جانب ذلك فإن البرنامج سيطبق جوانب جديدة وابتكارية هي التالية: (1) استخدام اعتماد محكوم بالطلب لترويج علاقات الشراكة التجارية بين الشركات التجارية الزراعية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ (2) تطوير شبكة لتجار المدخلات الزراعية في شمال موزامبيق.

نهج توسيع النطاق

31- يعتبر بناء الدور القيادي للمديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية في مجال التنسيق القطاعي وتعزيز قدرتها على توثيق واستخلاص الدروس بغرض التكرار من بين العناصر الرئيسية لاستراتيجية البرنامج التي ستيسر توسيع نطاق الخبرات الناجحة والابتكارية.

ياء – المخاطر الرئيسية

المخاطر الرئيسية وتدابير التخفيف منها

32- يواجه البرنامج خطرين رئيسيين: (1) سيكون من الصعب العثور على مزودي خدمات يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمتين للتنفيذ. (2) القدرة على الوصول إلى الائتمان ستكون محدودة. وتشمل تدابير التخفيف المزمعة (1) استخدام مجموعة مؤتلفة من مزودي الخدمات المحليين والدوليين، وتوفير التدريب "المسبق" و"ضمن العقد"، والتعاقد مع خبراء رفيعي المستوى للعمل في فريق إدارة البرنامج للضبط المسبق للجودة، ولتوفير رصد دقيق ودعم للتنفيذ. وتتضمن تدابير التخفيف المزمعة (2) أولاً، تشجيع الوسطاء الماليين على إرساء عمليات في أقسام البرنامج والاستفادة من الموارد والقدرات المتوافرة من برنامج مساندة التمويل الريفي، وثانياً، تيسير توسع نطاق أنشطة المؤسسات المالية الإنمائية العاملة بالفعل في مشروع مساندة باما ليشمل أقسام البرنامج، ومن ثم الاستفادة من الأموال والقدرات التي ما تزال متاحة.

التصنيف البيئي

33- طبقا لإجراءات التقدير البيئي في الصندوق، صنف البرنامج كعملية من الفئة "باء" بالنظر إلى أن من المستبعد أن يخلف أي أثر بيئي سلبي ملموس.

كاف – الاستدامة

34- سيعمل البرنامج على ترويج الاستدامة من خلال تعزيز المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية بحيث تتمكن من الاضطلاع بدورها في ميدان التنسيق والسياسات على نحو أشد فعالية؛ وبناء قدرة رابطات المزارعين على الاستدامة الذاتية؛ ودعم صغار التجار لتمكينهم من إدارة أعمالهم بصورة مجزية؛ والمساعدة على إقامة علاقات شراكة بين القطاعين العام والخاص يستفيد منها الطرفان في مجموعة مختارة من سلاسل القيمة التي ستكون مستدامة لأنها مجزية لكلا الجانبين.

ثانيا – الوثائق القانونية والسند القانوني

35- ستشكل اتفاقية قرض البرنامج بين جمهورية موزامبيق والصندوق الدولي للتنمية الزراعية الوثيقة القانونية التي يقوم على أساسها تقديم القرض المقترح إلى المقترض. وترفق الضمانات الهامة المدرجة في الاتفاقية المتفاوض بشأنها بهذه الوثيقة كملحق.

36- وجمهورية موزامبيق مخولة بموجب القوانين السارية فيها سلطة الاقتراض من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

37- وإني مقتنع بأن التمويل المقترح يتفق وأحكام اتفاقية إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

ثالثا – التوصية

38- أوصي بأن يوافق المجلس التنفيذي على القرض المقترح بموجب القرار التالي:

قـــرر: أن يقدم الصندوق إلى جمهورية موزامبيق قرضاً بعملات متنوعة تعادل قيمتها تسعة عشر مليون ومائة ألف وحدة حقوق سحب خاصة (19 100 000 وحدة حقوق سحب خاصة) على أن يستحق في موعد غايته 1 يونيو/حزيران 2048 ويتحمل رسم خدمة قدره ثلاثة أرباع الواحد في المائة (0.75%) في السنة، وأن يخضع لأية شروط وأوضاع أخرى تكون مطابقة على نحو أساسي للشروط والأوضاع الواردة في هذه الوثيقة.

لينارت بوغه

رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

الضمانات الهامة المدرجة في اتفاقية القرض المتفاوض بشأنها

(أنجزت مفاوضات التمويل في 18 يوليو/تموز 2008)

التمايز بين الجنسين

1- تضمن حكومة موزامبيق تمثيل النساء في تنظيم البرنامج وإدارته. كما تضمن الحكومة بأن تحظى النساء المستفيدات من البرنامج بتمثيل كامل في جميع أنشطته وأن يستفدن على نحو ملائم من مخرجاته.

مكافحة الآفات

2- ستمتثل الحكومة لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستخدامها وتضمن ألا تشمل مبيدات الآفات التي يتم توريدها في إطار البرنامج أي مبيدات تصنفها منظمة الصحة العالمية على أنها بالغة الخطورة أو شديدة الخطورة.

التأمين على موظفي البرنامج

3- تُؤمِّن الحكومة، وعبر وزارة التخطيط والتنمية/المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية، على العاملين في البرنامج ضد المخاطر الصحية والحوادث في الحدود التي تتفق مع الممارسات المعتادة بالنسبة لموظفي الخدمة المدنية الوطنية.

استخدام مركبات البرنامج وغيرها من المعدات

4- ستكفل الحكومة ما يلي: (أ) تخصيص جميع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار البرنامج لأنشطة تنفيذ البرنامج؛ (ب) ملاءمة أنواع المركبات والمعدات الأخرى التي يتم توريدها في إطار البرنامج لاحتياجات البرنامج؛ (ج) تخصيص المركبات والمعدات الأخرى المنقولة أو الموردة في إطار البرنامج لاستخدام البرنامج حصرا.

التدليس والفساد

5- تلفت الحكومة انتباه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على الفور إلى أي ادعاءات أو شواغل بشأن التدليس و/أو الفساد فيما يتعلق بتنفيذ البرنامج إذا ما علمت بذلك أو اطلعت عليه.

الإعفاء الضريبي

6- تعفي الحكومة، ومن خلال أموالها النظيرة للبرنامج، حصيلة قرض الصندوق من جميع الرسوم على الاستيراد، والضرائب على الإنتاج والمبيعات، وضريبة القيمة المضافة على النفقات، ويتضمن ذلك، ذكراً لا حصراً، المركبات، والدراجات النارية، والحواسيب الآلية، والطابعات والبرامج الحاسوبية، ومعدات المكاتب والمخابر وإمداداتها، وأجهزة الفيديو وغيرها من السلع. وستُحسم قيمة مثل هذا التمويل الضريبي أو المدفوعات الضريبية من التزام الحكومة بتقديم أموال نظيرة للبرنامج بموجب اتفاقية قرض البرنامج.

صيانة البنى الأساسية السوقية

7- تكفل الحكومة تنفيذ أنشطة صيانة استثمارات البنى الأساسية السوقية (بما في ذلك الطرق) المنفذة في إطار مكون البنى الأساسية السوقية على مدى فترة تنفيذ البرنامج واستمرارها بعد تاريخ إنجازه، وأنها ستوفر التمويل الضروري لمثل هذه الصيانة عبر وزارة الأشغال العامة والإسكان/الهيئة الوطنية للطرق.

منحة التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا

8- من المزمع وضع ترتيب منحة التحالف من أجل تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا في صيغته الرسمية في غضون 180 يوماً من تاريخ النفاذ. وإذا لم يتم ذلك، ولم تحدد الحكومة أي أموال بديلة مقبولة للصندوق ويخلص الصندوق إلى أن هذه الظروف تؤثر على تنفيذ البرنامج؛ فإن الصندوق، وبعد إعلام الحكومة، سيتخذ قراراً بشأن كيفية المضي قدما.

التعليق

9- يجوز للصندوق أن يعلق، كليا أو جزئيا، حق الحكومة في طلب سحب أموال من حساب القرض في أي من الحالات المحددة أدناه، على أن يكون ذلك مرهونا بقيام الصندوق بتعليق حق الحكومة في طلب السحب من حساب القرض إذا لم يتم الانتهاء من مراجعة الحسابات بصورة مرضية في غضون 12 شهرا من تاريخ تقديم التقرير المالي، أو في الحالات التالية:

(أ) إذا تم إبعاد منسق البرنامج بدون موافقة مسبقة من الصندوق؛

(ب) عندما يقرر الصندوق، بعد التشاور مع الحكومة، أن الفوائد المادية للبرنامج لا تصل بصورة كافية إلى المجموعة المستهدفة، أو أنها تفيد أشخاصاً خارج المجموعة المستهدفة على نحو يضر بأفراد المجموعة المستهدفة؛

(ج) أن يتم التنازل عن دليل تنفيذ البرنامج أو أي حكم من أحكامه أو تعليقُه، أو إنهاؤه، أو تعديلُه، أو تغييرُه دون موافقة مسبقة من الصندوق، وأن يقرر الصندوق أن هذا التنازل أو التعليق أو الإنهاء أو التعديل أو التغيير كان له، أو يرجح أن يكون له، أثر مادي معاكس على أنشطة البرنامج؛

(د) إذا اتخذت أي سلطة مختصة أي إجراء لحل المديرية الوطنية لتنشيط التنمية الريفية أو تعليق عملياتها، أو تم الشروع في أي عمل أو إجراء قضائي لتوزيع أي من أصول هذه المديرية، ولم يجر اقتراح أي ترتيبات مقبولة على الصندوق؛

(ه) عندما تقصِّر الحكومة عن أداء أي من التعهدات الإضافية المبينة في اتفاقية قرض البرنامج، ويستمر هذا التقصير دون إصلاح لمدة مائة وثمانين (180) يوماً، ويقرر الصندوق أن هذا التقصير كان، أو يُرَجَّحُ أن يكون، له أثر مادي ضار على البرنامج؛

(و) إذا أخطر الصندوق الحكومة بأنه علم بوجود ادعاءات قابلة للتصديق بوجود ممارسات فساد أو تدليس فيما يتصل بالبرنامج، ولم تتخذ الحكومة الإجراء الملائم وفي الوقت المناسب لمعالجة المسألة بصورة يرتضيها الصندوق؛

(ز) إذا لم يُنفَّذ التوريد أو أنه لا يجري تنفيذه وفقاً لاتفاقية قرض البرنامج.

الشروط المسبقة للسحب

10- (أ) باستثناء أنشطة الاستهلال، على نحو ما هي محددة في اتفاقية قرض البرنامج، والتي لا تتجاوز 000 400 دولار أمريكي، لا يجوز السحب فيما يتعلق بالنفقات في ظل القرض إلى أن يتم رفع المسودة الأولى لبرنامج العمل والميزانية السنوية، بما في ذلك خطة توريد محدثة، إلى الصندوق وموافقته عليه.

(ب) لن يُسمح بالسحب لأيّ فئة من فئات المصروفات إلاّ بعد القيام بما يلي: (1) الفئة الأولى: موافقة الصندوق على مسودة مذكرة التفاهم بين الحكومة ووزارة الأشغال العامة والإسكان/الهيئة الوطنية للطرق؛ وتسليم نسخة موقعة من مثل هذه الاتفاقية إلى الصندوق؛ (2) الفئة الخامسة: إعداد فريق إدارة البرنامج لإجراءات ومعايير واضحة للموافقة على المنح النظيرة وإدراجها في كتيب تنفيذ البرنامج المعتمد من الصندوق؛ (3) الفئة السادسة: موافقة الصندوق على مسودة مذكرة التفاهم بين الحكومة وصندوق دعم الإصلاح الاقتصادي؛ وتسليم نسخة موقعة من مثل هذه الاتفاقية إلى الصندوق.

الشروط المسبقة للنفاذ

11- تغدو اتفاقية قرض البرنامج نافذة رهناً بتحقيق الشروط التالية:

(أ) اختيار مجموعة البرنامج الرئيسية التابعة لفريق إدارة البرنامج حسب الأصول وفقاً لاتفاقية قرض البرنامج؛

(ب) أن تكون الحكومة قد فتحت حسابا خاصا حسب الأصول؛

(ج) توقيع اتفاقية قرض البرنامج حسب الأصول، ويكون التوقيع والأداء المتصلين بذلك من جانب الحكومة قد تم الترخيص بهما والتصديق عليهما من خلال جميع الإجراءات الإدارية والحكومية اللازمة؛

(د) أن يكون الصندوق قد تسلم من الحكومة رأيا قانونيا صادرا عن المحامي العام أو عن مستشار قانوني آخر مفوض من الحكومة بإصدار ذلك الرأي فيما يتعلق بالمسائل المحددة في اتفاقية قرض البرنامج، بما يقبله الصندوق شكلا ومضمونا.